



الأحوال المدنية .. قانونياً وشرعياً ودستورياً

بذرة الديمقراطية

عاصم القيسي

الديمقراطية فهم وسلوك وممارسة اجتماعية ولا يمكن لأي مجتمع ان يتمتع بحياة ديمقراطية تنزل عليه (البرشوت) او تفرض عليه فرضاً بالقوة. بذرتها الاولى والحقيقة تنبت في البيت بزرعها الاباء في نفوس ابناءهم لغة وسلوكاً لتنمو صحيحة في علاقات الابناء والاباء والابناء فيما بينهم ويفوح عطرها ليشمل العلاقات مع الجيران فاذا تعلم المرء مثلاً احترام اراء الآخرين من البيت فان مثل هذا السلوك الديمقراطي لن يتخلى عنه بسهولة ويسر واذا علمتم ابناءكم اساليب الحوار المبني على الحجة والبرهان والدليل فان هذا التعلم التربوي سيطلع سلوك الابناء بطابعه وكما قيل سابقاً (التعلم في الصغر كالنقش على الحجر). ومن فترة الصغر هذه بترافقها الكمية ستؤدي الى تحول نوعي في الفهم الاجتماعي للديمقراطية على العكس تماماً من الفهم الحالي الذي يقترب من الفهم الفوضوي حيث لا حدود للاحاسن بالفردية وتحقيق المصالح على اسبابه واثاث الزوجية وغيرها وهي من الامور التي تشكل محور الخلاف بين الداعين الى الغناء هذا القانون والادعين الى بقائه.

المادة ٤١ من الدستور
الدكتورة امل عبد الرحمن اختصاص علم اجتماع تحدثنا عن هذه المادة التي اثير الجدل حولها فتقول: ما جاء في الدستور العراقي الحالي وبالتحديد نص المادة ٤١ منه التي نصت على ان (العراقيون احزاباً التزام احوالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم وينظم ذلك بقانون) وهذا النص يعني في حالة تطبيقه والعودة الى القانون رقم ١٣٧ والذي صدر في فترة مجلس الحكم والذي دعا الى العودة الى احكام الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بقانون الاحوال الشخصية.. وحيث ان الدستور العراقي الحالي قد نص على امكانية تعديله لذا فان الحملات الان تدعو الى الغاء نص المادة ٤١ من الدستور او على اقل تقدير تعديله بالشكل الذي يحقق مصالح الاطراف المختلفة. لذا علينا القاء نظرة واقعية على هذا التعديل ويجب ان نتطرق من نصلحة الاسرة العراقية والفرع العراقي بالشكل الذي لا يتعارض مع ثوابت المجتمع العراقي لان الغاية المرجوة من القوانين هي تحقيق المصالح العليا للبلد بعيداً عن اطراف معينة سواء كانت هذه الاطراف جهات دينية او سياسية لان القانون يجب ان يبقى بعيداً ومترفعاً عن تلك الصراعات.

ويقصد بهذا القانون (في حالة وفاة الولد قبل والديه فانه يعتبر بحكم الحي حين وفاة الوالدين وتنقل التركة الى اولاده) فهذا القانون محل خلاف بين الطرفين اذ ان البعض يرى ان الشريعة الاسلامية لا تعطي اولاد المتوفى قبل وفاة والديه اي نصيب في حين هذا القانون اعطى الاولاد حصة والدهم... ومؤيدو هذا القانون يرون ان العدالة تقضي باعطائهم هذا الحق.

الزواج خارج المحكمة
الباحثة الاجتماعية زهراء عبد النبي تقول: يرى البعض ان وضع عقوبة للزوج الذي يعقد زواجه خارج المحكمة سيؤدي الى عدم تسجيل العقد في المحكمة، في حين ارى ان وضع هذه العقوبة سيؤدي الى اجبار الأزواج على اجراء العقد وتسجيله في المحكمة المختصة.

وعن قانون تعدد الزوجات تشير الباحثة زهراء قائلة: برغم انني امراة ومتروجة ايضا الا اني ارى ان الشريعة الاسلامية قد اباحت التعدد بشكل يسر من القانون الذي اشترط موافقة الزوجة الاولى في حين ان الشريعة الاسلامية تشترط التعدد بالعدالة في الانفاق.

وتواصل الباحثة حديثها عن فقرات القانون المذكور فتقول: هناك مسائل خلافية حول الكثير من القضايا منها ما يتعلق بسن الزواج والحضانة وقضايا التزويج واسبابه واثاث الزوجية وغيرها وهي من الامور التي تشكل محور الخلاف بين الداعين الى الغناء هذا القانون والادعين الى بقائه.

المصدر المؤيد... مقولاً بالذهب
الحامي عاصم عبد الغني يحدثنا عن المهر المؤجل للزوجة مقوماً بالذهب مشيراً الى انه من القوانين التي صدرت نتيجة مهور قبيلة للكثير من الزوجات وبالتالي فانه يجب في حالة طلاق الزوج زوجته طلاقاً خارج المحكمة ان يتم معادلة هذا المهر بالذهب اعتماداً على تاريخ الزواج والطلاق.. وان حجج البعض ان العقد شرعية المتعاقدين وبالتالي لا يمكن اعطاء الزوجة اكثر مما تم الاتفاق عليه، اما الآخرون فانهم يرون ان هذا المهر لا يصمد امام الظروف الاقتصادية الصعبة وبالتالي يجب رفعه... اما عن قانون الوصية الواجبة



الحياتي ان التعويض عن الطلاق التعسفي الذي تضمنه القانون وهو من الحقوق التي فرضت للزوجة التي يطلقها زوجها طلاقاً غيبائياً خارج المحكمة دون ارادتها فيحكم لها بمبلغ يعادل نفقتها لمدة سنتين دفعة واحدة وهذا القانون (كما يرى الاسلاميون) انه يتعارض مع الشريعة الاسلامية التي اعطت الحق للزوج ان يطلق زوجته كونه صاحب العصمة وبالتالي لا يمكن ان تعاقب الزوج لاستخدامه حقاً شرعياً..

هذا اليوم... وتجدر الاشارة الى ان هناك الكثير من التعديلات التي طرأت عليه منذ ذلك التاريخ وهي التعديلات التي تشكل الان محور الخلاف كونها كما يرى البعض (وهي غالبية الاحزاب الاسلامية) انها متنافية للشريعة وليس لها اساس فيها في حين يرى البعض الآخر وهم الغالبية العظمى من النساء والاحزاب العلمانية ان هذه التعديلات جاءت نتيجة جهاد وكفاح المرأة لسنوات طويلة وقد حصلت على هذه الحقوق نتيجة ضغوط دفعت فيها المرأة القتالي والنفيس ولذلك لا يمكن ضياعها بهذه السهولة، ولعل من المفيد ان نقول ان هذا القانون يحقق ما نسبته ٩٠٪ من الحقوق للمرأة.. وقد جاء ذلك بفضل تلك التعديلات التي جرت في ظل حكم النظام السابق والتي كانت ترمي الى السيطرة على شباب العراق من خلال ائتمال كاهلهم بالالتزامات اضافة الى الالتزامات المعروفة والتي تتمثل في الخدمة العسكرية الغير محددة المدة واجبارهم على الانخراط في مليشيات الدولة.

التعويض عن الطلاق التمسحي
يرى القاضي اول محمد عبد الجبار

التي حصل عليها هذا الطرف او ذلك.. لذا بات من الضروري توضيح سلبيات وايجابيات هذا القانون بصورة بعيدة عن التزويق او التجريح.

وأياً... القانون
استاذة القانون في جامعة بغداد الدكتورة (فج) لها رأي في الاخرى حيث تقول: - لا شك ان قانون الاحوال الشخصية هو من اهم القوانين في البلد الان كونه ينظم حياة الاسرة وهي النواة التي يبني عليها المجتمع فاصلاحها اصلاحه وخرابها خرابه... لعل السلطات المتعاقبة على حكم العراق حاولت ان تسيطر على حياة المواطن العراقي من خلاله وذلك بوضع نصوص او اجراء تعديلات تفيد من تصرفات الفرد وخاصة الشباب منهم او زيادة الالتزامات التي يفرضها عليه... وان بقاء صلاح التعديل وبالشكل الذي يجعله بيد اصحاب الغايات يعني بقاء السلطة تتحكم في تصرفات الافراد مما يعني ان القانون لم يحقق الغاية المرجوة منه.. وقد رأت السلطات في حينها ضرورة توحيد الاحكام التي يخضع لها العراقيون في قانون واحد.. فصدر هذا القانون واستمرت مسيرته لغاية

بغداد / مها الشبيخي
كثير الحديث عن قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ والنافذ حتى الان... فهناك اطراف تطالب بالغاءه في حين يطالب طرف اخر بالابقاء عليه كونه حصيلة جهود وكفاح متراكم للمرأة العراقية.. بعد كل التغيرات التي حدثت للمجتمع العراقي بعد ٩/٤/٢٠٠٣ وماذا يقول رجال القانون عن هذا القانون؟؟ القاضي هادي حسن الموسوي يقول: من الغريب في الامر ان المتحدثين عن قانون الاحوال الشخصية المشار اليه سواء كانوا مع او ضد من غير الاختصاص واغلبهم لا يدركون ما هو قانون الاحوال الشخصية وما هي نقاط القوة والضعف فيه وهذا الامر استغل من قبل الاطراف المتنافسة لكسب التأييد الى جانبهم سواء في الدعوة الى ابقاء القانون او الغائه او حتى تعديله هذا الامر جعل التعديل او الالغاء او الابقاء لا تخضع الى قناعة تنطلق من صلاحية النص القانوني للحالات المعروضة على القضاء من عدمه بل تخضع الى تأثيرات في القرب الى الصراعات على مختلف الصعد وذلك لكسب اكبر حجم من الامتيازات تضاف الى الامتيازات الاخرى

بمسبب اعادة العلية

المتعلمة العراقية (وطابور) تطويل اسمه الزواج

لخطبتها. ولكن هذه الصراحة كانت وبالا عليها كما تذكر بقصتها لانه اعتبر ذلك تجاوزاً اخلاقياً منها وانها حسب تعبيره لها (برخصت نفسها امامه) وانه لا يفتقر بامراة تعرض نفسها.

واخيراً نستنتج من هذه القصص ان اسباب وضع المرأة العراقية المتعلمة بهذا الموضوع تشترك فيه عدة جهات منها نظرة المجتمع الذي يعاني ثقافة احادية تجاه المرأة وعلى الجانب الآخر نجد ان من اسباب ذلك المرأة نفسها التي تنسى نفسها حين تحصل على الشهادة وتريد ان تمتلك الرجل الذي يرضى ان يتخلى عن رجولته للمرأة ويصر ان يظل سي سيد في بيته واسد في عريته والمرأة المتعلمة يعني لديها فقدان السلطة والقيادة الاسرية وجميع هذه الاطراف لا يتخلى عن فكرته يظل الحال كما هو عليه.

(مغامرة الزواج) - على حد قولها- غير محسوبة النتائج. وتبدي (ن. م) استغرابها وهي طالبة دكتوراه من - وتختتم (ش. ب) ماجستير بالعلوم النفسية القصص بقصتها التي تقول فيها ان شأن الزواج وطالب السزواج في مجتمعنا هو من حق الرجل دون المرأة اي ان الرجل باستطاعته الاختيار والتقدم للزواج عكس الفتاة التي يكون دورها مقتصر على انتظار فارس الاحلام على الباب عسى ان يأتي وقد لاياتي.. وتريد (ش) بهذا ان تقول انها احبت شاباً وتعلقت به كما هو تعلق بها ودامت قصة حبهما اكثر من سنة منتظرة ان يساتحها بأمر الزواج لكنه لم يفعل وبحكم العلاقة التي تربطهما صارتها بأمر الزواج وقالت له بالحرف الواحد سوف اساعده وادعمه مالياً اذا تقدم

مواصفات عالية تحلم به كل فتاة في مثل عمري فقدته بغروري لانني وضعت امامه جملة من الشروط والطلبات دون تنازل فما كان منه سوى الفرار.

اما (ا. ع) دبلوم فكانت اكثر صراحة في سرد هذا الجزء من حياتها وتقول انها كانت موظفة في احدى المؤسسات وقد اغرمت بمديرها المتزوج الذي بادله بدوره نفس الحب والاهتمام ومررت السنين من عمرها وهي غافلة عسى ان يتكرم هذا المدير ويقوم بطلب يدها خاصة انها كانت قانعة ان تدخل على ضرة ولكن المدير المحترم تبص من عوده وكافاهها بنقلها الى قسم آخر بعد ان ستم من محاصرتها له فما كان منها سوى السكوت واخذت طريقاً آخر هو اكمال دراستها ولكن حظها بالزواج تلاشى بعد ان عرف القاضي والداني بقصتها مع مديرها والتي تسببت سلباً على سمعتها فيما بعد.

العقدة في المنشار
- وعلى الرغم من تشابه معظم القصص الا ان كل قصة تحتفظ بخصوصية التفاصيل وتقول الدكتورة في ذلك (س. ص) انها اسقطت امر الزواج من حياتها لاسباب (ظلت مترددة في سردها لنا الا وعودنا بعدم ذكر اسمها وحتى الحروف الاولى منه الذي استدعى ان يرمز لها ب(س. ص) حيث تذكر الاسباب فتتحدث بصراحة تامة يشوب حديثها مرارة انها لم تقابل أي شاب في حياتها ولم يتقرب لها الشبان بسبب افتقارها لبعض المقومات الهامة وظلت حياتها هكذا بعد تخرجها في الكلية واكمال دراستها الماجستير والدكتوراه وهي حاليا رئيسة قسم في احدى الكليات وتؤكد انها لو تقدم لها أي شاب حالياً لوافقته على الفور لان حظوظها في هذا المجال معدومة منذ ان ولدتها امها.

- وتقول (ع. م) وهي حاصلة على الدكتوراه من احد الاقسام الانسانية وتمارس مهنة التدريس في احدى الجامعات العراقية في احدى المحافظات: ان الامر لامثالنا مختلف لان (ابن الحلال) غير متوفر وقليل الوجود في بيئتنا الذي يضاھينا بالشهادة والوظيفة وقد رفضت دعوات للزواج من شبان ورجال دون مستواي العلمي والوظيفي مؤمنة بمبدأ التوافق والافكار بين الزوجين الذي هو مهم جدا في انجاح الزواج واستمراره ولا يمكن تحقيق ذلك بين رجل وامراة وفارق التعلم بينهما كبير. وتؤكد (ع) انها تظل بلا زواج افضل من ان تخوض

بغداد / عماد العلي
الحروب الثلاث وما تخللتها من متغيرات سياسية واقتصادية خلال ال (٢٥) سنة الماضية احدثت طفرات اجتماعية كبيرة داخل المجتمع العراقي منها زيادة نسبة النساء العوانس والارامل والمطلقات في تركيبة المجتمع الذي يعاني في المقابل نقصاً في نسبة الشباب مقارنة بالنساء وهذا الخلل بطبيعة الحال يهدد كيان الزواج كمنظمة اجتماعية لتلك الشرائح من المجتمع بالضياح وهذا بدوره سوف ينعكس سلباً على اسس المجتمع العراقي.. وفي استطلاع اجريته (المدى) عن زواج المرأة العراقية المتعلمة كشاف عن حجم المأساة التي تعيشها النساء المتلمات خاصة اصحاب الشهادات العليا في قضية الزواج.

اجواء صريحة
في جلسات لاتخلو من الصراحة مع عدد من النساء اللواتي حصلن على شهادات تعليمية عليا تتراوح بين الدبلوم والماجستير والدكتوراه صرحن بجزء من اسرارهن فيما يتعلق بالبحث عن (ابن الحلال) كما شاعت احداهن بتسمية (الرجل - الزوج) وفي المقابل طبلن عدم ذكر اسمائهن.

- تقول (س. ع) ماجستير في اللغة الفرنسية: لم تصور الامر في البداية ان يكون هكذا.. في اثناء دراستي الاولى في الكلية لاحظت ان كثيرا من زملائي يطلبون ودي وعدد منهم طلبني للزواج وكنت تردد لانني كنت عازمة على اكمال دراستي العليا ورفضت كل محاولات الارتباط برجل.. ولكن بعد الانتهاء من دراستي العليا وحصولي على الماجستير والتعيين في احدى الجامعات العراقية كنت اتصور ان العرسان سوف يتقاطرون علي ولكن بعد مرور سنوات وبعد اجتيازي سن ال (٣٥) اصبحت الامال في العثور على زوج تتلاشى.

- لكن (ر. ح) ماجستير في القانون كانت افضل حالا منها وحصلت على فتى أحلامها لكنه تراجع في اللحظة الاخيرة وتحدثت (ر) عن هذه اللحظة من عمرها ان احد الشباب الذي يحمل

